دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات

سفيان بن عبد العزيز(*)

أستاذ التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار ـ الجزائر.

مقدمة

لقد أصبحت موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية تحظى بأهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة ما تعلق منها بتلك التي تعالج تطورات التجارة الخارجية، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية، فضلاً عن الدور المهم الذي تقوم به في الإنتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة خاصة، وأنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي. ومع تطور التبادل التجاري تنوّعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها التنموية، فقامت على التركيز بإنتاج ما تتوافر فيه مزايا نسبية لغرض كسب رهان التنافسية في إطار التبادل التجاري الدولي.

والجزائر على غرار باقي دول العالم، سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي. فبعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت استراتيجية للتنمية بالاعتماد على السياسة الاقتصادية الاشتراكية، لذا ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمناً على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال. فاهتمت الدولة طوال العقدين الماضيين بالمؤسسات الكبرى تماشياً مع سياسة الصناعة المصنعة الثقيلة التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي. لكن ما إن تأكد فشل بلوغ نموذج التنمية الاقتصادية المتبع خلال عقدَين (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، استوجب الانتقال بخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط، إلى اقتصاد تحكمه آليات السوق الحرة المنفتحة على العالم الخارجي، فقامت الجزائر بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك بهدف إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، تحاول من خلالها إرساء قواعد اقتصاد السوق، وذلك بتحرير تجارتها الخارجية، وبفتح أسواقها للسلع والخدمات الأجنبية، فضلاً عن إعادة هيكلة نظامها الجمركي، تماشياً مع مرحلة العهد الجديد الذي يمس جميع القطاعات المكوّنة للاقتصاد الوطني عموماً، والقطاع الخاص خصوصاً.

(*) البريد الإلكتروني: benabdelazizsoufyane@gmail.com

إذاً فكل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر اليوم تبين أن الاقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة يحتاج إلى اتباع سياسات وطرق وأفكار ذكية للاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي والانفتاح على المنظومة الاقتصادية العالمية على أوسع نطاق، والذي سوف يكون للقطاع الخاص دور مهم فيه إذا ما حظي بالرعاية والدعم والتحفيز.

إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الانشغال والإشكال الآتي:

«فيما تبرز أهمية دعم القطاع الخاص وتطويره حتى يكون مدخلاً لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات؛ ما مدى مساهمة هذا القطاع في الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري، وأين تكمن أهم معوّقات وصول منتجات القطاع الخاص إلى الأسواق العالمية، وكيف يمكن تلافيها؟»

الهدف من الدراسة

بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ذلك الدور الذي تقوم به عملية دعم القطاع الخاص وتطويره في تحقيق التنمية، وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

منهج الدراسة

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة، سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة عن أهم تساؤلات الإشكالية، وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

أولاً: ماهية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

١ ـ تعريف التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم.

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية، هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة،

فسيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره[١]. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما، واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذاً فالمقصود بالتجارة الدولية[*] أنها «**عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل**»[٢]. كما يُقصد بها اختصاراً تلك «العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي»[٣].

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق، ويشمل الصادرات والواردات المنظورة، مثل السلع، وغير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع، ويشمل:

ـ الصادرات والواردات المنظورة.

ـ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

ـ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

ـ الهجرة الدولية، من طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير، وبالمفهوم الواسع، هو الأنسب لمصطلح «**التجارة الدولية**»، خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، والهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، وحركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات[٤].

٢ ـ أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكّننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها، لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها بعضاً، ذلك أن دول العالم تختلف في ما بينها اختلافاً كبيراً من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة. لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة، سواء للفرد أو المجتمع، نوجز بعضها في ما يأتي:

(١) محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية** (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٢.

(*) يفرّق الاقتصاديون بين مفهوم **التجارة الخارجية** و**التجارة الدولية**، فـ**التجارة الخارجية** تعني قيام التجارة بين دولة واحدة ومجموعة دول أخرى تتعامل معها تجارياً، أو مجموعة دول في ما بينها. أما **التجارة الدولية** فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية، وذلك من طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة. للمزيد انظر: حسام داوود، **التجارة الخارجية** (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٢)، ص ١٢.

(٢) حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٣.

(٣) صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية**، ط ٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧)، ص ١٠ ـ ١٢.

(٤) بلقاسم زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية** (الجزائر: دار الأديب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٣.

ـ تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن[٥].

ـ ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكّن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعاً.

ـ تعتبر مؤشراً إلى قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية[٦].

ـ تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب[٧].

ـ توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه، أو ما ينتجونه بقلة.

ـ تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.

ـ تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.

ـ تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وإنشاء المشروعات[٨].

ـ تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توافر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها من طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع **بتكاليف أقل**[*] نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال حققت التجارة الإجمالية العربية في عام ٢٠٠٨ زيادة، من حيث الصادرات، بنحو ٣٢,٥ بالمئة، لتصل إلى نحو ١,٠٥٠ مليار دولار. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة المفرطة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. كما سجّلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة ٣٢,٢ بالمئة، لتبلغ قيمتها حوالى ٧٠٢ مليار دولار. ولقد أتت زيادة الواردات العربية تلبية لاحتياجات النشاط الاقتصادي، في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى ٦,٧ بالمئة، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى ٤,٣ بالمئة[٩].

---

(٥) موسى سعيد مطر [وآخرون]، **التجارة الخارجية** (عمّان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٣ ـ ١٦.

(٦) رشاد العصار [وآخرون]، **التجارة الخارجية** (عمّان: دار المسيرة للتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١٦.

(٧) رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** (دمشق: دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٥٧.

(٨) زايري، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ص ٣١.

(*) La libéralisation des échanges réduit le coût de la vie.

(٩) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، ص ١٣٥، الملاحق الإحصائية.

الجدول الرقم (١)

التجارة الخارجية الإجمالية العربية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (بالمئة)					معدل التغير السنوي (٢٠٠٤ـ٢٠٠٨)
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨(*)	
الصادرات العربية	٤٠٣,٣	٥٥٩,٦	٦٨١,٠	٧٩٢,٣	١,٠٤٩,٨	٣١,٩	٣٨,٧	٢١,٧	١٦,٣	٣٢,٥	٢٧,٠
الواردات العربية	٢٨٨,٥	٣٤٨,٩	٤٠٠,٦	٥٣٠,٧	٧٠١,٦	٣٤,٢	٢٠,٩	١٤,٨	٣٢,٥	٣٢,٢	٢٤,٩
الصادرات العالمية	٩,١٣٣,٢	١٠,٣٧٠,٥	١٢,٠٠٥,٢	١٣,٨٠٨,٩	١٥,٧٣٥,٤	١٦,٨	١٣,٥	١٥,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٤,٦
الواردات العالمية	٤٧٧,٩	١٠,٧٤٧,٩	١٢,٤٤٨,٩	١٤,٠٩٢,٥	١٦,١٦٩,١	١٦,٩	١٣,٤	١٥,٨	١٣,٢	١٤,٧	١٤,٣
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (بالمئة)	٤,٤	٥,٤	٥,٧	٥,٧	٦,٧						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (بالمئة)	٣,٠	٣,٢	٣,٢	٣,٨	٤,٣						

(*) بيانات أولية.

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٩** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٩)، الملاحق الإحصائية، و«اتجاهات التجارة الخارجية،» وصندوق النقد الدولي (حزيران/ يونيو ٢٠٠٩).

ثانياً: واقع القطاع الخاص في الجزائر، دوافع إقامته، أهدافه وشروط نجاحه

١ ـ واقع القطاع الخاص في الجزائر

منذ مطلع الثمانينيات قامت الجزائر بإجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بغرض إعادة المؤسسة الاقتصادية إلى اختصاصها، وكذا استعادة النمو الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من مرور عقد من الزمن كما ذُكر سابقاً عن هذه الإصلاحات إلا أنها اتصفت بعدم الثبات، والغموض، ولم تحقق النتائج المنوطة بها، ما حدا بالدولة الجزائرية إلى فتح باب الخصخصة كحلقة من سلسلة إصلاحات اقتصادية طويلة الأمد، ترمي إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وفتح المجال أمام اقتصاد السوق.

٢ ـ دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر

لعل هناك جملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن إيجازها في ما يأتي:

ـ حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف إنعاشه.

ـ طبيعة الاتفاقات والالتزامات، وكذا البرامج التي أُبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.

ـ القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة علمية ليست حكراً على منطقة معينة أو نظام معين.

ـ فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها الاقتصادية.

ـ انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينيات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

فضلاً عمّا سبق، فهناك أيضاً ترسانة من الدوافع والأهداف التي تؤدي بأغلبية الدول، على غرار الجزائر، إلى الاهتمام بالخصخصة وتدعيم القطاع الخاص، ولعل من بين هذه الدوافع ما يلي:

أ ـ الدوافع الاقتصادية

ينتظر من الوحدات المخصخصة تحسين الأداء الاقتصادي ككل، ولا يمكن هذا أن يحدث بمجرد تحويل الملكية إلى القطاع الخاص، ما لم يصاحب هذا التحويل جملة من الإجراءات، أهمها إعادة هيكلة الوحدات المعنية فنياً، ومالياً، وإدارياً، فضلاً عن توفير بيئة تنافسية فعلية.

كما أن لدى القطاع الخاص قدرات أفضل، وهو أكثر اهتماماً بعامل الربحية. وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

كما أن للخصخصة تأثيراً كبيراً في سوق العمل في الأمدين الطويل والقصير. ففي الأمد القصير تعمل في اتجاه زيادة معدل البطالة من جراء إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي تتميز بوجود عمالة فائضة. وأما في الأمد الطويل، فتؤدي الخصخصة إلى القضاء على البطالة بشكل تدريجي، وذلك بسبب ظهور شركات وفروع جديدة بسبب المنافسة الناتجة من الخصخصة، وهذا ما يؤدي إلى انتعاش اقتصادي، إذ إن زيادة فرص العمل يؤدي إلى حدوث زيادة في الدخل والرفاهية وتوزيع الثروة، وهذا بدوره يؤدي إلى رفع الميل الحدي للادخار وتحسين مجال التمويل. كما أن الخصخصة تؤدي إلى كسر الاحتكار كما فعلت بريطانيا، حين قسّمت شركة (BRITISH GAZ)، باعتبارها محتكرة، ثم قامت ببيعها للجمهور.

ب ـ الدوافع المالية

إن قيام الدولة بعمليات الخصخصة يؤثر إيجاباً في ماليتها العامة وذلك بتقليص النفقات التي كانت توجه لدعم القطاع العام وبالتالي تخفيض العجز، إضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة عن بيع المؤسسات، والضرائب التي تفرض عليها بعد تحويلها للقطاع الخاص، كما أن الخصخصة تؤدي إلى تخفيض عبء المديونية الخارجية بتحويل جزء من الديون إلى استثمارات (DEBT SWAPS).

ج ـ الدوافع السياسية والاجتماعية

هناك العديد من الدوافع السياسية والاجتماعية التي أدت إلى الترويج لتبني الخصخصة نذكر منها ما يأتي:

• تؤدي الخصخصة إلى القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون إلى استخدامها باعتبارها تخدم الطبقات الكادحة.

• هناك الجانب العملي السياسي، والذي يهدف إلى خلق قاعدة الدعم الشعبي لحكومة أو سياسة معينة وذلك ناتج من الاعتقاد بأن إعطاء العدد الأكبر من أفراد الشعب فرصة المشاركة في ملكية المؤسسات الاقتصادية سوف يؤدي إلى كسب أصواتهم الانتخابية.

• هناك الجانب السياسي والاجتماعي الذي يهدف إلى خلق طبقة أكبر من مالكي الأسهم، وبالتالي توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة.

إذاً الخصخصة وسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل.

٣ ـ أهمية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر وأهدافه

في مجملها تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال إبراز مكانته وأهميته في دفع العجلة التنموية نذكر منها:

ـ رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء.

ـ تحسين نوعية الإنتاج.

ـ الفعالية في اتخاذ القرارات.

ـ التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية.

ـ تخفيض العجز في ميزانية الدولة.

ـ خلق بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.

ـ رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية[١٠].

ـ الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة (بين القطاع العام والخاص).

ـ إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل.

---

(١٠) هناك فرق بين مصطلحي **الكفاءة والفعالية** في أدبيات الاقتصاد والإدارة حيث يقصد بالكفاءة عملية الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية لغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات، أي إنها ترتبط **بالوسيلة** المستخدمة. فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات نقول أن هناك كفاءة إنتاجية واقتصادية، بينما الفعالية فتقيم بدلالة الفرق ما بين النتيجة المحصلة والهدف المحدّد مسبقاً، أي هي الفرق ما بين الأهداف المسطّرة والأهداف المحقّقة فهي تحدّد **بالهدف**... للمزيد حول استخدامات هذه المصطلحات، انظر: ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ط ٢ (الجزائر: دار المحمدية العامة للنشر، ١٩٩٨)، ص ٣١٨ وما بعدها.

ـ فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في المنتجات.

ولعل هناك جملة من الإيجابيات والنتائج التي تحققت في بعض الدول، والتي أدت بالجزائر إلى الأخذ على عاتقها عملية تطوير القطاع الخاص وعلى مستويات مختلفة، نذكر منها مثلاً:

أ ـ على مستوى تحقيق كفاءة للمؤسسات

فإن أهم ما ترمي إليه الخصخصة هو كفاءة المؤسسات، وذلك بإدخالها إلى وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.

ومن الأمثلة والنماذج الواقعية عن تحسين الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المخصخصة ما حصل لشركة JAGUAR البريطانية حيث ارتفعت الكفاءة الإنتاجية بأكثر من ٨٠ بالمئة من سنة ١٩٨٧ إلى ١٩٨٨، من دون أخذ التحسن في النوعية بعين الاعتبار، وبأكثر من ١٥٠ بالمئة عندما أُخذت هذه الأخيرة في الحسبان.

وكذلك في دراسة للبنك العالمي، تبين أنه من بين ١٢ مؤسسة خُصخصت في بريطانيا، وماليزيا، والمكسيك، وتشيلي، فإن مؤسسة واحدة هي شركة الطيران المكسيكية قد حققت نتائج سلبية بعد خصخصتها. وأما المؤسسات الأخرى، فقد حقّقت نتائج إيجابية للغاية وصلت في بعض الحالات إلى مستويات غير متوقعة، مثل الشركة السلكية واللاسلكية في تشيلي بزيادة أرباح بـ ١٥٥ بالمئة، مقارنة بالفترة السابقة لخصخصتها[١١].

ب ـ على مستوى تخفيض التكاليف

يعتبر مستوى التكاليف بصفة عامة من المؤشرات الجيدة في تحديد ربحية المشروع، لهذا تعمل الخصخصة على تخفيض التكاليف في المؤسسات المخصخصة قدر الإمكان. وهنا نذكر الدراسة الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثبتت أن إمساك ومتابعة الدفاتر المحاسبية الخاصة أقل تكلفة بـ ٦٠ بالمئة منها في المؤسسات العامة.

ج ـ على مستوى تحسين نوعية المنتجات والخدمات

تماشياً مع نظرية المستهلك الذي يريد سلعاً ذات جودة عالية وأسعار منخفضة، فإن المؤسسات المخصخصة تعمل جاهدة على تحسين نوعية خدماتها ومنتوجاتها المقدمة إلى المستهلك، كما أن الوسط التنافسي يرغمها على تقديم أفضل ما عندها وبأسعار معقولة، وهذا ما يقرر النجاح أو الانسحاب.

---

(١١) للمزيد انظر: مجموعة تقارير البنك الدولي حول الاقتصادات الصاعدة في زمن الخصخصة، للسنوات ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، <http://www.wordbank.org>

د ـ على مستوى تطوير الأسواق المالية

ساهمت الخصخصة في تنمية الأسواق المالية وتطويرها، إذ إن هذه الأخيرة وسيلة لتسويق وتداول الأسهم (المطروحة من قبل الشركات المخصخصة). كما أنها توفّر السيولة لتلك الأسهم، ما يجعل المستثمرون يقبلون عليها.

إذاً فكل هذه الأهمية المستقاة من هذه التجارب العالمية، جعلت الجزائر تهتم بعملية الخصخصة بمزاحمة القطاع الخاص للقطاع العام. لكن وبسبب البنية الهيكلية الفتية للاقتصاد الجزائري، وما تعرض له من هزات اقتصادية مختلفة بسبب حساسيته المفرطة لأسعار النفط، كان لابد من انتهاج وسائل وطرق تكون كفيلة بنجاح عملية خصخصة هذا الاقتصاد، وهو ما سيتم التعرض إليه في النقطة الآتية من هذه الدراسة.

٤ ـ عوائق الخصخصة في الجزائر وشروط نجاح برامج القطاع الخاص

أ ـ عوائق تطور القطاع الخاص في الجزائر

مهما اختلفت أساليب الخصخصة لكل بلد، فإن انتهاج طريق الخصخصة سواء في الجزائر أو غيرها غالباً ما تقف أمامه عوائق عديدة ومتنوعة لعل من أهمها:

• **تزايد عدد النقابات العمالية؛** هذه الأخيرة ناتجة أساساً من العمالة الفائضة التي كانت توفرها المشروعات العامة، وهي أحد أهم العوائق التي تواجه الخصخصة كون الرأسمالي يريد الحصول على تقنيات متطورة بأقل عمالة، فيلجأ إلى التقليل من عدد العمال من طريق التسريح الذي ترفضه النقابات العمالية.

• **مشكلات قانونية؛** تستدعي عمليات التنازل في إطار البيع سنداً قانونياً من الهيئات التشريعية، ما يستلزم إصدار قوانين جديدة تسمح بنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة، وحماية القطاع الخاص من التأميم، مع ضمان تحويل رأس المال إلى العملات الأجنبية.

• **عدم توفر سوق مالية متطورة؛** ما يجعل تعبئة الموارد المالية أمراً غير ممكن وبالتالي صعوبة بيع أسهم الشركات للخواص.

• **مصالح المجموعات الضاغطة؛** تعترض هذه المجموعات على عملية الخصخصة، ومن بين هذه المجموعات بعض الدوائر الحكومية. وهذا نابع من نزعات أيديولوجية والخوف من فقدان السلطة.

• **استراتيجية الاختيار؛** إن اختيار المؤسسات المراد خصخصتها يتطلب دراسة معمّقة لهذه الأخيرة من شتى الجوانب المالية والاجتماعية والجغرافية، لذا فإن إنجاز هذه الدراسة لن يكون بالأمر الهيّن على دولة تفتقر إلى الخبرة والتجربة في هذا المجال (صعوبة اختيار المؤسسات التي يجب خصخصتها لنقل التجربة وافتقار هذه المؤسسات إلى الكفاءات ذات الخبرة في هذا المجال).

ولعل هذه العوائق وغيرها سوف تجعل من الدولة الجزائرية تقف على أهم شروط نجاح برنامج الخصخصة نظراً إلى أهميته إن حظي بالعناية الكافية، ويمكن إبراز أهم شروط هذا النجاح من خلال ما يأتي:

ب ـ شروط نجاح برنامج الخصخصة في الجزائر

إن من أهم الشروط التي تعتبر ضرورية قبل الشروع في عملية الخصخصة ما يأتي:

ـ تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها الإدارية قبل خصخصتها لتسهيل عملية تحويلها إلى شركات مساهمة.

ـ الصياغة الجديدة لخطة الخصخصة ومراقبتها من طرف مختصين في جوانبها الاقتصادية والقانونية.

ـ تحديد أهدافها بدقة قصد التقليل من المخاطر وتعزيز فرص النجاح.

ـ تهيئة المحيط وإرساء مناخ تنافسي من خلال إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية في مختلف المجالات المالية، الضريبية، حقوق الملكية وغيرها.

ـ القيام بتقييم اقتصادي للمؤسسات المعنية بالخصخصة (السعر، اختيار الأجهزة المكلفة بذلك، بالاشتراك مع بنوك الاستثمار ومحافظي الحسابات).

ـ التزام الدولة بشكل من الصرامة تجاه برنامج الخصخصة.

ـ إثراء الشفافية على الإجراءات وعملية اتخاذ القرار عند تطبيق برنامج الخصخصة.

ـ إنشاء جهاز خاص يعمل على تنفيذ برنامج الخصخصة ومتابعته.

ثالثاً: مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات

حتى عام ١٩٩٤ كانت الموارد الجزائرية مسيَّرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية، في ما يتعلق بالسعر، الإنتاج والقرض. وقد سمح قانون المالية التصحيحي لسنة ١٩٩٤ لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص، أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى ٤٩ بالمئة، كما أُصدر سنة ١٩٩٥ قانون يسمح بامتلاك جزء غير محدود من رأس مال أغلب المؤسسات العمومية.

ثم كان أول برنامج خصخصة عرف الضوء في نيسان/ أبريل ١٩٩٦ مفروض من قبل البنك العالمي. وقد مسّ هذا المشروع حوالى ٢٠٠ مؤسسة صغيرة عمومية محلية خاصة في قطاع الخدمات.

وفي نيسان/ أبريل ١٩٩٨ خُصخص أو حلّ ٨٠٠ مؤسسة محلية. وفي ١٩٩٧ تمّ تبني برنامج ثانٍ يتعلق بالمؤسسة الكبيرة، وبيع ٢٥٠ مؤسسة عمومية في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩[١٢].

ومن أجل تسهيل الخصخصة وحلّ المشكل المطروح للندرة النسبية للادخار الداخلي للخواص، عُدِّل قانون ١٩٩٥ في عام ١٩٩٧، لتسهيل الإجراءات أكثر منها السماح بالدفع بالتقسيط، ومساهمة العمّال في رأس مال المؤسسة، وإصدار سندات الخصخصة[١٣].

ومن أجل توسيع مدى الخصخصة، تأسست وكالة وطنية للاستثمارات سنة ١٩٩٤ لتشكّل «شباكاً وحيداً» موجّهاً لتقليل الإجراءات الإدارية المفروضة على المستثمرين المحلّيين والأجانب، فكانت جميع هذه المحطات وغيرها، بمثابة مؤشرات حقيقية لتجهيز السلطات الجزائرية للقطاع الخاص حتى يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

١ ـ تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرًا إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل تطوير هذا القطاع سيؤدي إلى حدوث نقلة نوعية لمعدل التنمية الاقتصادية في الجزائر، تتمثل أهم ملامحه في ما يأتي[١٤]:

أ ـ دور القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة

لقد عرفت الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠ زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة (يمكن اعتبارها المهمة). ويعود ذلك أساساً إلى برنامج إعادة الهيكلة العضوية والاستقلالية المالية، للمؤسسات الاقتصادية العمومية، التي عرفت نوعاً من التذبذب في تنفيذها، ما أثّر سلباً في أداء المؤسسات العمومية. ويبدو أيضاً أن الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري سنة ١٩٨٦، لم تؤثر بشكل كبير في القطاع الخاص الذي يلجأ إلى طرق متعددة لتمويل مؤسساته وتموينها. هذا على نقيض حجم الاستثمار العام الذي بلغ أدنى مستوياته سنة ١٩٩١، عند حدود ٦,٠٨ بالمئة.

كان التوجه الجديد بعد سنة ١٩٩٠ يميل إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، وأيضا الإطار التشريعي الجديد وما تضمنه

(١٢) Alain Felèr [et al.], *Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché* (Washington, DC: FMI, 1998), p. 22.

(١٣) ساحل فاتح وشعباني لطفي، «آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري،» ورقة قُدِّمت إلى: الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، التي أقامته كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أمحمد بوقرة ـ بومرداس ـ الجزائر في ٤ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، ص ٧.

(١٤) مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: حالة الجزائر،» **الباحث** (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر)، العدد ٧ (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠)، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص أعطى حيوية لهذا الأخير يمكن ملاحظتها من خلال ارتفاع مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية التي بلغت حوالى ٤٧,٥ بالمئة سنة ٢٠٠١. فضلاً عن ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود ٢٣,٧٨ بالمئة سنة ١٩٩٤، ثم إلى ٢٨,٨٤ بالمئة سنة ٢٠٠٦، ويدل هذا على زيادة ديناميكية القطاع الخاص في جميع الأنشطة[١٥].

لكن على الرغم من هذه النتائج، لا يزال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، إذ ينتج ما بين ٧٠ بالمئة و٨٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول النامية. ففي روسيا مثلاً ساهم القطاع الخاص بنسبة ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ألبانيا بنسبة ٧٥ بالمئة، جمهورية تشيك ٨٠ بالمئة، رومانيا ٧٠ بالمئة، مصر ٦٧,٨ بالمئة، إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر لم يتجاوز ٥٠ بالمئة[١٦]. ويمثل الجدول الرقم (٢) أدناه عموماً، مساهمة القطاع الخاص في زيادة القيمة المضافة وتكوينها في الجزائر:

الجدول الرقم (٢)

تطور حجم وهيكل مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة بالجزائر بحسب كل قطاع

(الأرقام بالنسبة المئوية)

البيان	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٦
نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	٢٩,٧	٣٩,٤	٤٥,٨	٤٥,٧١	٤٧,٥	٤٢,٢٦
الصناعة دون المحروقات	٢٣,٩	٢٤,٢	٢٧,١	٢٦,٤١	٤٠,٤	٤٩,٠٩
البناء والأشغال العمومية	٢٧,٤	٢٦	٣١,٣	٦١,٥٨	٨٠,٥٤	٧٩,٧٢
النقل والاتصال	٢٠,٥	٤١,٦	٤٥,٢	٦٦,٩٣	٧٥,٩	٧٥,٣٩
التجارة والخدمات	٦٧,٤	٧٥,٦	٧٢,٧	٩٢,١٧	٩٠,١٩	٩٢,٩٣

المصدر: شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، «معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، الذي أقيم في بيروت في ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf>.

ب ـ دور القطاع الخاص في التشغيل

لقد بلغت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص ٦٣ بالمئة من حجم التشغيل، أي ما يزيد على ٥ ملايين عامل سنة ٢٠٠٥، مقارنة بـ ٣٧ بالمئة للقطاع العام، وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل.

(١٥) شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد، «معدل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية،» ورقة قُدِّمت إلى: المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، الذي أقيم في بيروت في ٢٣ ـ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩، <http://www.arab-api.org/conf_0309/p23.pdf>.

(١٦) «اقتصاديات التحول خلال خمسة عشر عاماً: الإنجازات والتحديات،» مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٦٨.

إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق، سيكون في المستقبل بمثابة أهم قطاع يوفر مناصب الشغل، فقد ازداد عدد المستخدمين في القطاع الخاص أكثر من ٩٠ بالمئة من فرص العمل.

وربما يرجع ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص ونموه في الجزائر كما ذكر سابقاً. فقد أوضحت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك، وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبنى عليها خطة استراتيجية وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التناسق والانسجام والتكامل بين أدوار مهمة مؤثرة في هذا المجال، وهي الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني[١٧].

٢ ـ تقييم مدى مساهمة القطاع الخاص في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات

أ ـ المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون بين القطاع العام والقطاع الخاص

دخل القطاع الصناعي الجزائري مرحلة إصلاحات حقيقية مع بداية التسعينيات، بخاصة أنه يشتمل على مؤسسات عمومية تمثل نسبة ٨٠ بالمئة من النسيج الصناعي، في حين تمثل الـ ٢٠ بالمئة الباقية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع الخاص. فالصناعة الجزائرية تتميز **بكثافة في رأس المال**[١٨]، وباندماج عمودي وتبعية كبيرة للمدخلات المستوردة والضرورية للدورة الإنتاجية. وفي علاقة الجزائر التجارية مع بقية الدول الأخرى، وعلى الرغم من تدني قيمة صادراتها خارج المحروقات، إلا أنها تعاني من بعض العوائق التي تقف حاجزاً أمام نفاذ صادراتها إلى هذه الدول، وخصوصاً مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، سواء كانت هذه المنتجات من طرف القطاع العام أو القطاع الخاص. وسنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة أهم المتعاملين الاقتصاديين في القطاعين في المجال التصديري، ونسبة مساهمة ذلك في ترقية التجارة الخارجية، لتختتم بذكر أهم العراقيل التي تقف أمام القطاع الخاص خصوصاً في هذا الإطار وكيفية تلافيها.

ب ـ المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون في القطاع الصناعي التصديري

يستحوذ القطاع الصناعي الجزائري على مجمل الصناعات المصنعة، ما عدا المحروقات والمناجم في الفروع الإنتاجية الآتية:

ـ الصناعة القاعدية (الحديد والصلب والتعدين والصناعات الميكانيكية).

(١٧) عبد الرزاق وشعيب، «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية: حالة الجزائر،» ص ١٤٤ (بتصّرف).

(١٨) Benbitour Ahmed, *L'Algérie au Troisième millénaire (défis et potentialités)* (Alger: Marinoor, 1998), p. 198.

ـ الصناعة الإلكترونية والكهربائية والاتصالات.
ـ الصناعة الغذائية.
ـ صناعة النسيج والجلود.
ـ مواد البناء (الإسمنت والآجر).
ـ تحويل الخشب والورق.
ـ الصناعة الكيماوية والصيدلانية والأسمدة.

ويتكون كل فرع من هذه الفروع من مجموعة من الشركات العمومية والخاصة، تمثل أهم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وتشغل عدداً مهماً من العمال، وهي كما يأتي:

(١) **الحديد والصلب والتعدين**: يعتبر مركب الحجار النواة المركزية لهذا الفرع، الذي أصبح يعتبر ثاني مصدر بعد قطاع المحروقات، حيث أعيدت هيكلة هذا الفرع في سنة ٢٠٠١ وأصبح يضم خمسة مجمعات عمومية، وهي:ENB, ENTPL, ANABIB, SIDER وMETANOF، وست مؤسسات عمومية، هي: PROTUIL, PROCIM, SIDEM، ومؤسسات الجهوية لاسترجاع النفايات الصلبة (الحديدية) ERE, ERC, ERO.

ويشغل هذا الفرع نحو ٢٠,٥٥٤ عاملاً، ويمثل إنتاجه ١٣ بالمئة من مجمل إنتاج القطاع العمومي.

(٢) **الصناعات الميكانيكية والمعدنية**: يشغل هذا الفرع نحو ٣٠,٦١٦ عاملاً، ويمثل إنتاجية ١٠ بالمئة من الإنتاج المقيم للقطاع الصناعي العمومي، غير أنه يشكو من قلة استعمال القدرات الإنتاجية، خاصة في مجال صنع الآليات والعربات الرافعة والحافلات والشاحنات والمضخات والحاصدات. ويحتل الفرع مكانة إستراتيجية كونه يزود عدة قطاعات أخرى بالعتاد والتجهيزات المختلفة، وهو يتميز باندماج كبير، لكنه يشكو من استعمال تكنولوجية قديمة، وأهم مؤسسات هذا الفرع نجد: BATIMETAL, CMT, POVAL, GERMAN, CMA, ENMIP, SNVI.

(٣) **الصناعات الإلكترونية والاتصالات**: يغطي هذا الفرع مجمل النشاطات الصناعية الكهربائية، والإلكترونية، والاتصالات، وكذا النشاطات المرتبطة بإنتاج مواد التجهيز والخدمات في مجال الصناعات التحويلية، بما فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة والدراسات والإنجازات الصناعية، وكذلك أعمال البحث التطبيقي. ويشغل هذا الفرع نحو ١٦,٦٨٩ عاملاً ويمثل حالياً ٨ بالمئة[١٩] من مجمل إنتاج القطاع الصناعي، وقد دعم هذا الفرع بإقامة منظومة جديدة لتأطير نشاطات التركيب، بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٧٤ـ ٢٠٠٠ الصادر بتاريخ ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠ والمقنن لنشاطات التركيب، ويلبي الفرع مجمل احتياجات الاقتصاد الوطني من المنتجات الكهرو ـ منزلية والإلكترونية، وأجهزة الهاتف والكوابل والعدادات.

(١٩) **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠١)، السداسي الأول.

(٤) **الصناعات الغذائية**: يشغل الفرع نحو ٣٦,٧٩٣ عاملاً، ويمثل إنتاجه ٤١ بالمئة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. وأهم المؤسسات النشطة في هذا الفرع نجد: ENASUCRE, ENCG, ERIAD.

وتتمثل نشاطات هذا الفرع في تحويل الحبوب والحليب والمواد الدسمة والتبغ والمشروبات، ويعتمد هذا الفرع على ٨٠ بالمئة من مدخلاته من الخارج، بينما المواد الدسمة فنسبة ١٠٠ بالمئة من الخارج.

(٥) **صناعة النسيج والجلود**: يتميز هذا الفرع باندماج عمودي وتنوع كبير يشمل الغزل، النسيج، الخياطة ودباغة وصقل الجلود، وأهم مؤسساته نجد: مجمع المنتجات TEXMACO، ومجمع خياطة الملابس C – H. ويشغل هذا الفرع نحو ٢٤,٢٥٦ عاملاً، ويمثل ٠٤ بالمئة من إنتاج القطاع الصناعي العمومي[٢٠]، وهو يواجه حالياً صعوبات جمة، نتيجة انفتاح السوق الجزائرية وتحرير التجارة الخارجية ومنافسة حادة أجنبية أدت إلى غلق عدة معامل عمومية.

(٦) **مواد البناء**: يضم هذا الفرع عشرة مجمعات عمومية، تضم ١٠٨ مؤسسة فرعية، منها: ١٨ مصنعاً للإسمنت، و٤٢ مصنعاً للمواد الحمراء، وثمانية مصانع للخزف الصحي. ويدخل ضمن الفرع ست مؤسسات لصناعة الزجاج، ويعتمد إلى حد كبير على الاستيراد للمواد الأولية، ويشغل الفرع نحو ٣٢,٩٤٧ عاملاً، ويمثل إنتاجه ١٤ بالمئة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي. ويتمثل نشاط هذه الصناعة في معالجة المواد المحلية الأولية لإنتاج مواد البناء، كالآجر والقرميد والإسمنت ويعتبر هذا الأخير (الإسمنت) أهم منتوج للفرع المتكون من ١٢ معملاً، تبلغ قدرتها الإنتاجية ١١,٥ مليون طن سنوياً.

(٧) **الصناعات الكيماوية والصيدلانية والأسمدة**: يشغل هذا الفرع نحو ١٥,٠١٢ عاملاً، وهو يمثل ١٠ بالمئة من إنتاج القطاع الصناعي العمومي، إذ ينتج القطاع تشكيلة كبيرة من المواد المصنعة، خاصة تلك الموجهة للاستهلاك الواسع، كالأدوية والمنظفات، ومواد الطلاء، والغازات الصناعية، والصودا، والبلاستيك والأسمدة المستعملة في الفلاحة. ونجد أكبر المؤسسات في هذا المجال SAIDAL (مجمع صناعة الأدوية)، ENGA (مؤسسة الغازات الصناعية). كما يتميز هذا الفرع بدخول القطاع الخاص للاستثمار فيه منذ مطلع التسعينيات، خاصة في مجال الصيدلة، بإنشاء مخابر ومعامل لصنع الأدوية، وكذا مواد الطلاء.

(٨) **تحويل الخشب والورق**: يعتمد هذا الفرع على استيراد مدخلاته من الخارج، ويشغل حالياً نحو ٩,٦٠٤ عمال، ويمثل إنتاجه ٣ بالمئة من مجمل إنتاج القطاع الصناعي العمومي[٢١]، ويواجه الفرع منافسة شديدة محلية بدخول القطاع الخاص، فضلاً عن منافسة أجنبية نتيجة تحرير التجارة الخارجية.

(٢٠) **تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، السداسي الأول.
(٢١) تقرير وزارة الصناعة الجزائرية لعام ٢٠٠٣.

إذاً من خلال هذا العرض السابق لمختلف المتعاملين الاقتصاديين على الساحة الاقتصادية الجزائرية اتضح عموماً بأن القطاع الصناعي الجزائري تتنوع فروعه ومنتجاته، إلا أنه يعتمد بشكل كبير في تموينه على مدخلات من الخارج وعلى منتجات القطاع العام إذا ما قورن بالقطاع الخاص، كما أنه لا يرقى إلى مستوى تغطية السوق الوطني لجميع احتياجاته في بعض القطاعات الإنتاجية منه، نظراً إلى ضعف القدرات الإنتاجية وسوء استغلال الموارد المتاحة. وبخصوص المتعاملين الاقتصاديين الذين يوجهون منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، فهم يتعرضون إلى بعض العوائق سواء على المستوى المحلي أو الدولي تحول دون وصول منتجاتهم إلى هذه الأسواق، وهو ما سيتم التطرق إليه أدناه بعد عرض تفصيلي لأهم المبادلات التجارية الجزائرية.

٣ ـ القدرات التنافسية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية

تقودنا دراسة القدرات الإنتاجية المحلية إلى التساؤل عن حجم الإنتاج المحلي الموجّه للاستهلاك الداخلي وإمكانات الجزائر للتصدير وما يطرحه من إشكاليات، وهذا كله مقارنة بالواردات من الخارج في شتى المجالات ومختلف مجمعات الإنتاج. وعلى الرغم ممّا يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من بنية هيكلية متينة ومن موارد وثروات مختلفة، إلا أن الواقع الحالي لمختلف القطاعات المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني، يبرز بأن هذا الاقتصاد لا يزال في مراتب متأخرة، إذا ما قورن بالدول ذات العضوية في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نظراً إلى عدة أسباب لعل أهمها، هو غياب سياسة استراتيجية محكمة للتسيير، ما أثّر سلباً في الفعالية الإنتاجية للقطاعات الوطنية. ويمكن إبراز أهم القدرات الإنتاجية المحلية للجزائر من خلال استعراض واقع التبادلات التجارية الجزائرية ومدى اتزانها من حيث الواردات والصادرات.

أ ـ تطور الواردات الجزائرية

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك. وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات، جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

تمكّنت الجزائر، بتطبيقها تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال إجراءات خاصة بمخطط إعادة الهيكلة، من إعادة التوازن للمجمّعات الاقتصادية الكبرى (Macro-économiques)، غير أن هذه التوازنات الكبرى لم ترافقها إجراءات لتأهيل المؤسسات الإنتاجية.

هذا ما جعل مسار تطوير القطاع الإنتاجي المحلي بطيئاً أمام تزايد حجم الواردات. وقد شهدت هذه الأخيرة تطوراً مذهلاً بحسب إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي الإحصائي، كما يبرزه الجدول الآتي:

الجدول الرقم (٣)

تطور حجم الواردات الجزائرية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

نسبة التطور بالمئة/ الوحدة مليون دولار

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحجم	٩١٧٣	٩٩٤٠	١٢٠٠٩	١٣٥٣٤	١٨٣٠٨	٢٠٠٤٤	٢١٤٥٦	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٨٧٤٥	٣٩٢٦٧
نسبة التطور	٠,١٠	٧,٧١	١٧,٢٢	١١,٢٦	٢٠,٠٧	٨,٦٦	٦,٥٨	٢٢,٣٥	٣٠	١,٨٩ ـ	١,٣٢

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء (٢٠١١)، وRapport Annuelle de C.N.I.S (2008)

الشكل الرقم (١)

تطور حجم الواردات الجزائرية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

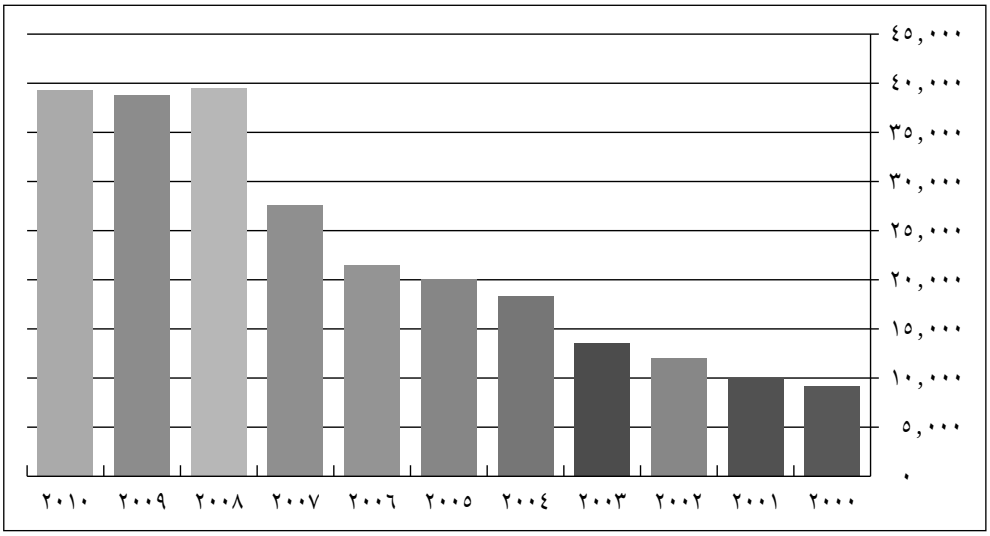

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول الرقم (٣).

هذا الجدول دليل واضح على أن دالة الاستيراد في الجزائر ـ بصفة عامة ـ في تزايد مستمر، إذ إن حجم الواردات ازداد في سنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ بنسبة تقارب ٢٠ بالمئة «ما يقارب الخمس» عما كانت عليه سنة ٢٠٠١، ثم انطلاقاً من سنة ٢٠٠٥ ودالة الاستيراد في تزايد مستمر بالرغم من ذلك الانخفاض الطفيف المسجل سنة ٢٠٠٩، وهذا التزايد المستمر يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتوج المحلي، وهو أمر لا يمكن إرجاعه إلى ضآلة الحماية الجمركية بل إلى أسباب هيكلية راجعة إلى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية سواء كانت خاصة أو عمومية.

أما بالنسبة إلى تقييم مصادر هذه الواردات بحسب المناطق الاقتصادية فيمكن تسطير الجدول الآتي:

الجدول الرقم (٤)

تقييم حجم الواردات حسب المناطق الاقتصادية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)

القيمة بالمليون دولار

المنطقة الاقتصادية		الاتحاد الأوروبي	منطقة تعاون لتنمية اقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا اللاتينية	آسيا	أستراليا	الدول العربية	تونس مغرب موريتانيا	أفريقيا	المجموع
٢٠٠٠	القيمة	٥٢٥٦	٢٤١٥	١٢٩	٤٢٨	١٦٥٥	٨٥	٣٠٦٨	١٣٩٣	١٩	٩١٧٣
	بالمئة	٥٧,٣٠	٢٦,٣٢	١,٤١	٤,٦٧	١٨,٠٤	٠,٩٣	٣٣,٤٥	١٥,١٨	١,٣٠	١٠٠
٢٠٠١	القيمة	٥٩٠٣	٢٣٩٥	١٣٩	٤٧٨	١٨٧٢	١٥٥	٣٤٥٥	١٤٦٦	٨٥	٩٩٤٠
	بالمئة	٥٩,٣٩	٢٤,٠٩	١,٤٠	٤,٨١	١٨,٨٣	١,٥٦	٣٤,٥٦	١٤,٧٥	٠,٨٥	١٠٠
٢٠٠٢	القيمة	٦٧٣٢	٢٧٤٠	١٤٥	٥٦٢	٢٣٣٦	١٤٨	٤٤٢٣	١٦٥٥	٨٧	١٢٠٠٩
	بالمئة	٥٦,٠٦	٢٢,٨٢	١,٢١	٤,٦٨	١٩,٤٥	١,٢٣	٣٦,٨٣	١٣,٧٨	٠,٧٢	١٠٠
٢٠٠٣	القيمة	٧٩٥٤	٢٦٧٨	١١٤	٦٨٩	٢٨٥٧	١٢٩	٤٩٥٥	٢١١٢	١٢٥	١٣٥٣٤
	بالمئة	٥٨,٧٧	١٩,٧٩	٠,٤٨	٥,٠٩	٢١,١١	٠,٩٥	٣٦,٦١	١٥,٦١	٠,٩٢	١٠٠
٢٠٠٤	القيمة	١٠٠٩٧	٣٥٩٧	١٧٣	٧٨٤	٣٦٤٥	١٧٣	٧١٣٩	٢٧٩٧	١٧٥	١٨٣٠٨
	بالمئة	٥٥,١٥	١٩,٦٥	٠,٩٤	٤,٢٨	١٩,٩١	٠,٩٥	٣٨,٩٩	١٥,٢٨	٠,٩٦	١٠٠
٢٠٠٥	القيمة	١١٢١٩	٣٥٧٠	١٩٣	٧٣٢	٣٩٨١	١٨٦	٨٣٣٣	٣٠٤٩	١٣	٢٠٠٤٤
	بالمئة	٥٥,٢٢	١٧,٨١	٠,٩٦	٣,٦٥	١٩,٨٦	٠,٩٣	٤١,٥٧	١٥,٢٢	٠,٦٩	١٠٠
٢٠٠٦	القيمة	١١٧٢٩	٣٨٠٠	٢٤٤	٨٤٣	٤٩٣٤	٩٦	٨٥٢٨	٣٠١١	١٤٨	٢١٤٥٦
	بالمئة	٥٤,٦٦	١٧,٩١	١,١٣	٣,٩٢	٢٢,٩٩	٠,٤٤	٣٩,٧٤	١٤,٠٣	٠,٦٨	١٠٠

المصدر: Rapport Annuelle de C.N.I.S (2007)

الشكل الرقم (٢)

تقييم حجم الواردات بحسب المناطق الاقتصادية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦)

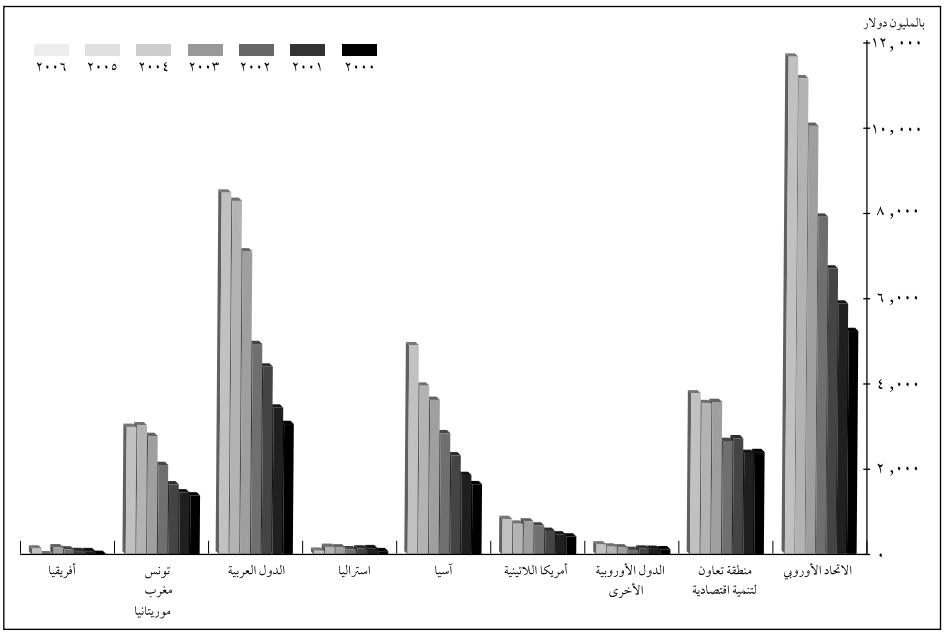

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول الرقم (٤).

من خلال معطيات الجدول الرقم (٤) والشكل الرقم (٢) تبقى دول الاتحاد الأوروبي المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة متوسطة تبلغ ٦٣ بالمئة في السنة من إجمالي الواردات. كما تواصل فرنسا تصدّر قائمة المتعاملين من الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بنسبة ٥٧ بالمئة. وأما منطقة التجارة والتنمية الاقتصادية تبقى المتعامل الثاني مع الجزائر من بعد الاتحاد الأوروبي بنسبة متوسطة قدرها ٢٣ بالمئة. وتحتل آسيا المرتبة الثالثة لأهم واردات الجزائر بعد الاتحاد الأوروبي، وهي الدول الآسيوية من غير الدول العربية، وهو ما يعكس التعامل السلبي، في ما بين الدول العربية. ونلاحظ كذلك ضعف الواردات من المغرب العربي وأفريقيا، إذ تبقى هذه الدول آخر المتعاملين الاقتصاديين مع الجزائر.

كما ارتفعت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من ١١,٧٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى١٤,٢١٢ دولار عام ٢٠٠٧. كما ارتفعت واردات الجزائر خلال الثلاثي الأول من ٢٠٠٨ بنسبة ٢٥,٤٤ بالمئة مقارنة بالثلاثي الأول من عام ٢٠٠٧[٢٢]. وهذا ليس وليد السنوات الأخيرة فقط، بل هو نتاج سياسة تجارية منتهجة في إطار التعاون الأورو ـ متوسطي.

ولعل القدرات الإنتاجية لأي اقتصاد تُقاس عادة بعد تشخيص نسبة الواردات بنسبة صادرات هذا البلد، وهو ما سيتم إبرازه بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري من خلال هيكلة الصادرات في الجزئية الآتية.

ب ـ هيكلة الصادرات الجزائرية

لا بد أن يُغطى التطور الذي لوحظ في حجم فاتورة الواردات، من طرف حجم أكبر من الصادرات. على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعاً من أجل مجانبة خطر الاقتصاد المعتمد على منتوج واحد للتصدير.

لكن على الرغم من محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تشكل سنوياً نسبة تفوق ٩٥ بالمئة. ويمثل الجدول الآتي صادرات الجزائر الإجمالية.

الجدول الرقم (٥)

الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

نسبة التطور بالمئة/ الوحدة مليون دولار

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحجم	٢٢٠٣١	١٩١٣٢	١٨٨٢٥	٢٤٦١٢	٣٢٠٨٣	٤٤٣٩٥	٥٤٦١٣	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٤٦٨٨	٥٦٦٦٧
نسبة التطور	٤٣,١٦	-١٥,١٥	-١,٦٣	٢٣,٥٢	٢٣,٢٨	٢٧,٧٣	١٨,٧١	٩,٢٢	٢٤,١٣	-٤٣,٦٤	٢٦,٨

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء (٢٠١١)، وRapport Annuelle de C.N.I.S (2009).

(٢٢) «مؤشرات الاقتصاد الجزائري،» الجامعات السعودية، <http://www.ksau.info/vb/showthread.php?t=23353>

الشكل الرقم (٣)

تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

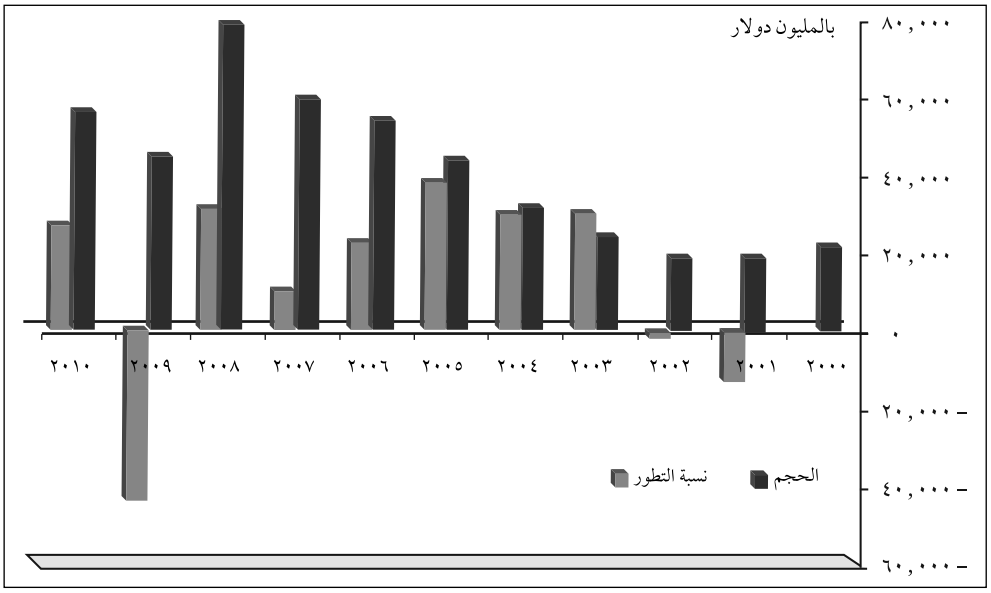

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول الرقم (٥).

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٣) أن الصادرات الجزائرية سجلت انخفاضاً في ما بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، ثم عاودت الارتفاع ابتداء من سنة ٢٠٠٣، وذلك بنسبة مئوية فاقت ٢٣ بالمئة، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما دون ١٠ بالمئة سنة ٢٠٠٧، ثم عاود الارتفاع بدءاً من سنة ٢٠٠٨. غير أن هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير، وهو ما قد يؤثر كثيراً في علاقتها التجارية الخارجية، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسباً ضئيلة جداً، وبالنسبة إلى سنة ٢٠٠٩ سُجل انخفاض محسوس في حجم الصادرات الإجمالي للجزائر قارب ٤٠ بالمئة، وهو ما يعزى بشكل أساس إلى إرهاصات الأزمة المالية العالمية، وما سببته من كساد اقتصادي عالمي أثّر في نسبة الصادرات الجزائرية. وأما ابتداءً من سنة ٢٠١٠، فقد سُجِّل ارتفاع في نسبة الصادرات، خاصة المحروقات بسبب ذلك التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي.

إذاً تبقى الصادرات الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج. وعليه فالنتيجة الأساسية المستوحاة من هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصاداً يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنوياً. وهو ما توضحه حالة الميزان التجاري في الجدول الرقم (٦):

الجدول الرقم (٦)

تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

القيمة بمليون دولار

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الواردات CFF	٩١٧٣	٩٩٤٠	١٢٠٠٩	١٣٥٣٤	١٨٣٠٨	٢٠٠٤٤	٢١٤٦٠	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٨٧٤٥	٣٩٢٦٧
الصادرات FOB	٢٢٠٣١	١٩١٣٢	١٨٨٢٥	٢٤٦١٢	٣٢٠٨٢	٣٤٣٩٥	٥٤٦١٠	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٤٦٨٨	٥٦٦٦٧
الميزان التجاري	١٢٨٥٨	٩١٩٢	٨٦١٦	١١٠٧٨	١٣٧٧٥	١٤٣٥١	٣٣١٥٠	٣٢٥٣٢	٣٩٨١٩	٥٩٤٣	١٧٤٠٠
نسبة التغطية بالمئة	٢٤٠	١٩٢	١٥٧	١٨٢	١٧٥	٢٢١	٢٥٥	٢١٧	٢٠٠	١١٥	١٤٤

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٦) أنه في سنة ٢٠٠٠ تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض ١٢٨٥٨ مليون دولار وبلغت قيمة الواردات ٩١٧٣ مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ ٤ بالمئة بالمقارنة مع الفترة عينها لسنة ١٩٩٩ في حين بلغت قيمة الصادرات ٢٢٠٣١ مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة ٥٦,٣٢ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها لسنة ١٩٩٩ ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة ٢٤٠ بالمئة، أما في السنتين المواليتين أي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ انخفضت الصادرات إلى ١٩١٣٢ مليون دولار ثم إلى١٨٨٢٥ مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى٩٩٤٠ مليون دولار و١٢٠٠٩ مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى٩١٩٢ مليون دولار أي بنسبة تغطية ١٩٢ بالمئة سنة ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٨٦١٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٢ وبنسبة تغطية ١٥٧ بالمئة، لتستمر نسبة تغطية الصادرات للواردات في الارتفاع نسبياً إلى غاية سنة ٢٠٠٨.

بالمقارنة بين السنتين ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ نجد أن الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة ٢٦٩٦١ مليون دولار ويمكن أن شرح هذا الفرق بأهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ٧٩٢٩٨ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠.

وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٠ وارتفاع أسعار صرف الدولار.

غير أن هذا الارتفاع في الميزان التجاري سرعان ما شهد انخفاضاً كبيراً وصل إلى ٥٩٤٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٩، بعد أن بلغ قيمة ٣٩٨١٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ وهذا راجع حتماً إلى موجة الكساد العالمي الذي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، كما ذُكر سابقاً. ومن ثم عاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداءً من مطلع سنة ٢٠١٠، بسبب تعافي الاقتصاد العالمي، وبلغ ١٧٤٠٠ مليون دولار.

وبالفعل انعكس هذا الارتفاع «الأسرع» بالنسبة إلى الصادرات على نسبة تغطية الواردات من قبل الصادرات، والتي انتقلت من ١١٥ بالمئة سنة ٢٠٠٩ إلى ١٤١ بالمئة سنة ٢٠١٠[٢٣]. ولقد شكّلت

(٢٣) تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك (٢٠١٠).

المحروقات أبرز الصادرات الجزائرية بحصة قدرها ٩٧,١٤ بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ٥٥,٠٤ مليار دولار سنة ٢٠١٠ مقابل ٤٤,١٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٩ مسجلة ارتفاعاً قدره ٢٤,٧٤ بالمئة.

لكن هذا الارتفاع، وإن دل على تحسن الميزان التجاري الجزائري من جهة، فإنه يعبّر من ناحية أخرى عن أن المنتوج الوطني لم يستطع التكيف مع متطلبات المنافسة المفروضة من طرف قواعد اقتصاد السوق. ولذلك أقدمت الجزائر على توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي من أجل تدعيم وتشجيع المبادلات بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية.

٤ ـ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وكيفية تفعيل هذا القطاع

أ ـ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

من خلال ما سبق تحليله من جداول وأشكال، نسجل أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات. غير أن هذا الارتفاع كما توضحه الأعمدة البيانية تغلب عليه المنتجات نصف المصنعة، والتي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى ما لا يتجاوز ٣ بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية التي تغلب عليها الصادرات النفطية والطاقوية بنسبة قاربت ٩٧ بالمئة. وأما عن الصادرات خارج المحروقات، والتي يساهم فيها القطاع الخاص، فتبقى ضعيفة حيث لا تتجاوز ٢,٨٦ بالمئة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي سوى ١,٦٢ مليار دولار، على الرغم من ارتفاع قُدّر بـ ٥٢ بالمئة، سُجل في ما بعد سنة ٢٠٠٩.

وتضم المنتوجات الرئيسة المصدرة خارج المحروقات مجموعة المنتوجات نصف المصنعة بـ ١,٠٨ مليار دولار مسجلة ارتفاعاً قُدر بـ ٥٧,٣٧ بالمئة والمواد الغذائية التي تضاعفت ثلاث مرات بـ ٣٠٥ مليون دولار سنة ٢٠١٠ مقابل ١١٣ مليون سنة ٢٠٠٩.

ب ـ سبل تفعيل القطاع الخاص من أجل ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات

لعل ما سُجِّل من انخفاض في مساهمة القطاع الخاص في المبادلات التجارية خارج المحروقات بنسبة لا تتجاوز ٣ بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى الخارج، يستدعي إعادة النظر في السبل الكفيلة بتطوير هذا القطاع وتسهيل نشاطه على المستوى المحلي في البداية من خلال دعم تسييره بجملة من التنظيمات واللوائح والقوانين تستقطب الاستثمارات الأجنبية وتشجع المحلية، وهو ما يكفل نمو هذا القطاع وزيادة مساهمته في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية، ويمكن إجمال أهم السبل الكفيلة بزيادة فاعلية هذا القطاع والرفع من تنافسيته من خلال ما يأتي:

ـ ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في تلك الأسواق حتى لا تتعرض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.

ـ يستحسن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في القطاع الخاص الاعتماد على الكفاءات والمهارات المحلية للجزائر، وكذا مواردها البشرية لاكتساب تكنولوجيا حديثة وتحصيلها والبحث في تطويرها للخروج من التبعية.

ـ تكييف تعبئة وتغليف السلع المعدة للتصدير من طرف الخواص بحسب وسيلة النقل المستخدمة لنقلها.

ـ إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إيداع وتقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتوجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتوج لا يتأثر بالتكلفات الناجمة عن استخدام الجودة، من دون أن ننسى المساعدات المالية التي يجب أن تقدمها الهيئات المصرفية.

ـ إيجاد برنامج تصدير فعال يخدم المؤسسة الاقتصادية الخاصة من خلال تنمية صادراتها على المدى الطويل.

ـ تأسيس وكالات تجارية تقوم بما تقوم به الممثليات التجارية والدبلوماسية، والتي تهدف أساساً إلى ترقية القطاع التصديري الجزائري للخواص.

ـ تأسيس معاهد مكلّفة بتكوين إطارات متخصصة في التسويق الدولي، توكل إليها مهمة اختيار الطريقة المُثلى لبيع المنتوج الجزائري وإيصاله إلى الأسواق الخارجية مصمماً بحسب أذواق المستهلكين الأجانب مع متابعة نوعيته، كما تقوم بحساب نسبة الخسارة المحتملة.

ـ يجب على المؤسسات الجزائرية العاملة في القطاع الخاص أن تحاول جاهدة تسليم البضائع سليمة، وفي الظروف الحسنة التي يفرضها المستورد الأجنبي بالإضافة إلى احترام مواعيد التسليم، وهذا كله بغية ترك انطباع جيد لدى المتعاملين الأجانب.

ـ تكييف القانون التجاري بما يخدم مصالح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية.

ـ إيجاد قانون موحّد يعلو جميع القوانين والتشريعات الوطنية، وينظّم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص.

ـ يجب على الدولة أن تقوم بمتابعات مالية مستمرة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تغطية المخاطر من جهة، ووضع تسهيلات للبنوك من أجل مساندة المصدّرين الخواص ووصولهم للهدف المرغوب فيه من جهة أخرى.

ـ تسهيل آليات العمل بين البنوك والمؤسسات المصدرة النشطة في القطاع الخاص من خلال تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة إلى التمويل الموجّه للتصدير مع تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة له.

ـ تنسيق عمل البنوك وشركات التأمين في مجال التصدير من أجل تخفيض عبء التمويل على المصدرين الخواص وكذا التأمين، والبحث، والترويج... إلخ.

ـ إقامة نظام جبائي ملائم ومشجع لتطوير القطاع التصديري الجزائري.

ـ إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالأسواق الخارجية، المنتوجات المنافسة، الأسعار... إلخ، وتقييمها، ما يساعد على إمكانية التصدير، وكذلك المشاركة في المعارض والصالونات المقامة في الخارج.

ـ العمل على تسريع الإجراءات الجمركية وتخفيفها قدر المستطاع لدى استيراد المواد الأولية المعدة للإنتاج أو تصدير السلع إلى الخارج، خاصة لمسيري القطاعات النشطة في مجال الخصخصة.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية لا يسعنا إلا أن نقول أن على الرغم من مضي أكثر من عشر سنوات من انتهاج الجزائر للسياسة الاقتصادية الانفتاحية، إلا أن القطاع الخاص من خلال مؤسساته الإنتاجية لا يزال غير مؤهل لمجابهة المنافسة الأجنبية، خصوصاً بعد نفاد الفترة الانتقالية وتطبيق التفكيك الجمركي بصفة نهائية، إذ ما زلنا نسجّل مطالبة رؤساء المؤسسات المستمرة لتوفير الحماية الجمركية لمنتجاتها.

هذا الوضع هو وليد تردد واضح في تطبيق سياسة اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مؤسسة وطنية، من خلال تصنيفها على أساس القطاعات الحساسة، ومدى إمكانية كل قطاع في خلق قيمة مضافة من خلال الإمكانات والقدرات الإنتاجية المحلية.

هكذا، إذاً، فإن الوضع الراهن يضع المؤسسة الاقتصادية والإنتاجية الوطنية، سواء في القطاع العام أو الخاص في وضع لا يمكنها إلا انتهاج خيار استبدال الحماية الجمركية بآليات جديدة من شأنها تعويض الخسائر ممكنة الحدوث بفعل التفكيك الجمركي. وتندرج هذه الآليات في ما يعرف باستراتيجية الذكاء الاقتصادي، والتي تتمحور حول تنمية الموارد البشرية والتقنية ودعم القطاع الخاص وتطويره، والرفع من فاعلية المؤسسات الجزائرية النشطة فيه في إطار معالجة المعلومات الإنتاجية سواء في الصناعة أو الخدمات بالإضافة إلى القدرة على المنافسة بجودة الإنتاج والتميز الصناعي حتى يجد الاقتصاد الجزائري موقعاً ضمن المنافسة المحلية والأجنبية.

في ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات الآتية:

ـ ضرورة تأهيل وتدعيم القطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في جهود التنمية وترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات وإتاحة الفرصة له للقيام بدور أكبر، وذلك بإزالة القيود البيروقراطية أمامه.

ـ محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها نظراً إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتوفير المحيط المالي والمصرفي وتطويره من أجل ذلك.

ـ ضرورة توفير مؤطرين ذوي خبرة ونجاعة لمرافقة المؤسسات والمصدرين الخواص لتقديم منتوج محلي ذي نوعية عالية وحماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ـ ضرورة التعاون مع المصدر في القطاع الخاص، الذي يبقى بحاجة ماسة إلى مرافقة شاملة تدفعه إلى المساهمة في دفع السياسة التي تراهن عليها الجزائر في إطار برنامج رئيس الجمهورية، والتي تخص التقليل من فاتورة الاستيراد والرفع من فاتورة صادراتنا خارج المحروقات.

ـ لا بدّ من استحداث هيئة تعمل كشباك وحيد لمصلحة التصدير بالنسبة إلى الخواص، من شأنها مرافقة المصدّرين، وتسهيل مختلف العمليات المرتبطة بهذا الجانب، بالإضافة إلى توفير الظروف الملائمة لنشاط النقل البحري والبري، وتأخذ بعين الاعتبار المواد سريعة التلف.

ـ على الدولة أن تساهم في مشاركة العارضين الجزائريين الخواص في الخارج، خصوصاً في عرض المنتوجات التي تتوفر فيها الجزائر على ميزة نسبية.

ـ العمل على فتح قطاع الخدمات للقطاع الخاص، وبذلك يزداد الاستثمار فيه، ما يترتب عليه إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية، وسوف يؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي تعوّدت على وضع الكثير من القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب. وسيكون لهذا التدفق الأكبر للاستثمارات الأجنبية مردود إيجابي مهم على التنمية الاقتصادية والثقافية بالجزائر، هذا فضلاً عن ترقية التجارة الجزائرية خارج المحروقات.